المستخلص:

من الملفت للانتباه الاهتمام الكبير عمى المستوى السياسي والاقتصادي بالمصارف الإسلامية في ماليزيا منذ بداية الثمانينات، حيث دعمت الحكومة البنك المركزي الماليزي لإيجاد نظام يتناسب مع العمل المصرفي الإسلامي، فوضع البنك المركزي سلسلة من السياسات بهدف تنمية وتطوير القطاع المصرفي الإسلامي من خلال إجراء إصلاحات وتعديلات على المستوى التشريعي والقانوني والتنظيمي بما يتوافق مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ضمن

المبادرات الهادفة لتقوية البنية التحتية القانونية وضع إطار عمل شامل للحوكمة الشرعية، واستمرار البنك المركزي في تقييم مدى التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة والإجراءات الإدارية الرشيدة، كما شملت السياسات تأسيس بيئات داعمة للمصرفية الإسلامية بغرض تطوير مقاييس رقابية وتنظيمية دولية مناسبة تتوافق مع المميزات البارزة ومخاطر المؤسسات التمويلية الإسلامية بما يسهم في ضمان جودة واستقرار نظام التمويل الإسلامي، وقد نجح البنك المركزي فعال في تفوق ماليزيا وريادتها في هذا المجال بحيث تشكل نموذجا لمن أراد الاستفادة من هذه التجربة والبناء عليها.